ajh 2010

رأي في حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً

ريم المعايطة

أستاذ مساعد، قسم العلوم الأساسية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 57 العدد 110/28

الملخص

يحاول البحث أن يثبت عدم استخدام مصطلح الحذف الواجب للمبتدأ أوالخبر، من خلال معالجة حالات الحذف الواجب لكليهما، التي ذكرها ابن هشام في أوضح المسالك، كما يذكرالبحث آراء النحاة واللغويين الأوائل، ثم المتأخرين ثم بعض المعاصرين، فيها، معتمداً التسلسل الزمني في ذلك.

ويأتي البحث في قسمين؛ الأول تمهيد فيه تعريف بظاهرة الحذف في اللغة العربية، ودواعيها، وآراء معظم النحاة واللغويين الأوائل، وبعض المتأخرين والمعاصرين، فيها. والثاني بعنوان "في حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً"، ويضم موضوعين؛ الأول بعنوان: "حالات حذف المبتدأ وجوباً"، والثاني بعنوان: "حالات حذف الخبر وجوباً".

وينتهي البحث إلى أن النحاةَ الأوائل لم يستعملوا صراحة مصطلح (الحذف الواجب)، وإنّما ظهرعند النحاة المتأخرين بعد القرن الرابع الهجري؛ ولعلّ السبب في ذلك إخضاعهم هذه التراكيب وأي كلام في العربية للتقسيم الجملي، الذي يقضي بأن تكون الجملة إمّا اسمية تتكون من مبتدأ وخبر، و إما فعليّة تتكون من فعل وفاعل، وهي في هذا البحث اسميّة، لم يظهر أحد طرفيها، فلا بدّ من تقديره التزاماً بهذا التقسيم، وعندما لاحظوا أن هذه التقديرات في تلك المسائل المدروسة لا تظهر إطلاقاً في واقع الاستعمال اللغوي نعتوا الحذف فيها بالوجوب. و قد يكون السبب في ذلك أيضاً إخضاعهم إيّاها لنظرية العامل التي تسوّغ الحركة الإعرابية؛ إذْ لا بدّ لكلّ معمول مرفوع من عاملٍ عمل الرفع فيه.

التمهيد

الحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الحيّة، حيث يميل الناطقون بها إلى حذف بعض عناصر الكلام، التي يمكن للسامع أن يفهمها اعتماداً على القرائن المقامية أو المقالية المعنوية أو اللفظية، وهو نوع من الاقتصاد في الجهد، تميل اللغات جميعاً إلى الأخذ به[1]. وقد ظهرت هذه الظاهرة بوضوح في اللغة العربية؛ لأنّها إلى الإيجاز أميل. ويرى بعض المحدثين أن الحذف من الجوانب المعيارية التحويلية؛ فمسألة الحذف "مسألة تشيع في النحو العربيّ، في تقديرات النحويّين وتأويلاتهم شيوعاً مفرطاً. وقد قُيّدت هذه المحذوفات ببعض القيود، ولعلّ من أهمها توافر الدليل عليها. ويُعَدُّ الالتجاءُ إلى المحذوفات في النّحو العربي، في الغالب، من باب هجر التّكرير، وهو تكرير يتوافر بتوافرها"[2]. وتجدر الإشارة إلى أنّ النّظريّة التّحويليّة تتّفق والنّحو العربيّ في الأساس العقليّ الّذي تصدر عنه اللغة، "فالطّريقة الّتي يقدّمها النّحو التّحويليّ في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدّمه النّحو العربيّ، وما يسمّيه التّحويليّون بقواعد الحذف الإجباريّ شبيهة بما سمّاه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب، حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويّاً إذا ظهر المحذوف المقدّر في الكلام؛ أي في بيئة السّطح على حدّ تعبير التّحويليّين"[3].

وقد اهتم النحاة واللغويون العرب القدماء بظاهرة الحذف؛ فسيبويه يطلق عليها في بعض الأحيان مصطلح الاتساع والإيجاز[4]. ويرى معظم النحاة "أنه لا يسمّى الحذف اتساعاً إلا في مقام حذف العامل وإبقاء المعمول مع تغيّر إعرابه، أما إذا حُذف العامل وبقي المعمول على إعرابه فلا يسمى اتساعاً[5]"، ومن أمثلته (واسألِ القرية)، وقولهم (الليلة الهلال) أي طلوع الهلال.

ويُسمي ابن جني الحذف بـ (شجاعة العربية) ويجعله في ثلاثة أنواع: حذف الحرف، والمفرد، والجملة[6]. ويرى الجرجاني في باب "القول في الحذف" أنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، . . .، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذّكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة"[7]،

ومواضع الحذف في الجمل لها بالغ الأثر في النفس، إذ تترك اللطف والظرف، فربَّ "حذفٍ هو قلادة الجِيد وقاعدة التجويد"[8].

كما اهتم به النحاة المتأخرون، وأكثروا الحديث عنه كابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وابن هشام والأزهري والسيوطي وغيرهم.

إذن، فقد استعمل الأوائل مصطلحات عدة للدلالة على الحذف، منها الإضمار والحذف والاستتار؛ فسيبويه استعمل: (المتروك إظهاره) و(استغنوا عن إظهاره) و(المضمر المتروك إظهاره)[9]، والمبرّد استعمل الإضمار والحذف[10]. وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، استعملوا مصطلح الحذف[11]، وقد تابعهم في ذلك المتأخرون من النحاة.

وقد فرّق بعض النّحاة بين الإضمار والحذف، فابن جنّي مثلاً، يرى أن الفاعل لا يُحذف بل يُضْمر، متابعاً في ذلك أبا علي الفارسيّ، يقول: "فلو قلت: (جاءني من الكرام) أي رجلٌ من الكرام، أوحضرني سواك أي إنسان، لم يحسن؛ لأن الفاعل لا يُحذف"[12]، ويرى الزّركشيّ أنّ شرط الحذف وجود مقدّر وأنّ الفرق بينه وبين الإضمار أنّ شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ، وهذا لا يشترط في الحذف؛ لأنّ الإضمار "من أضمرت الشّيء، أخفيته... وأمّا الحذف؛ فمن حذفت الشّيء قطعته وهو يشعر بالطّرح، بخلاف الإضمار"[13].

ويسمّي ابن مالك الإضمار "الخفاء" ويسمّي الحذف "النوي"، يقول: "ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جارّ ومجرور منويّ معه استقرّ أو شبهه"[14]. والفاعل عند السيوطي يحذف ولا يضمر؛ وذلك مع المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهراً؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين؛ فلا يحتمل ضميراً بل يكون محذوفاً مراداً إليه، نحو: (يعجبني شربُ الماء)[15].

وقد فرّق بعضهم بين الحذف والإضمار، فالمضمر ما له أثر في الكلام أو ما ترك من اللفظ وهو مراد بالنّيّة والتّقدير، والمحذوف ما لا أثر له في الكلام أو ما ترك ذكره من اللفظ والنّيّة لاستقلال الكلام بدونه.[16]

ويفرق بعض المحدثين بين هذه المصطلحات فيجعل: "الاستتار للضمائر خاصّة المرفوعة منها، ومصطلح الحذف لكل اسم كان في الأصل موجوداً في التركيب ثم حذف لوجود دليل عليه"[17].

ولعل أبرز أسباب الحذف كثرة الاستعمال، فربما عوملت بعض الأساليب معاملة الأمثال، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في معرض حديثه عن (لولا) إذ يقول: "ولكن هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"[18]، وكذلك يقول ابن السراج: "ولكن حُذِف حين كثر استعمالهم إياه وعُرف معناه"[19]. ورغبة المتكلم في الإيجاز والاختصار من أسباب هذا الحذف أيضاً، ويظهر ذلك السبب عند معظم النحاة واللغويين الأوائل، ثم عند المتأخرين كابن يعيش الذي يذكر في أثناء حديثه عن لولا مثلاً: "إن جواب لولا سادّ مسدّ خبر المبتدأ الذي يأتي بعدها لطوله"[20]. و لا يجوز الحذف وجوباً ولا جوازاً إلا مع قرينة دالة على تعينه، فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس يمكن حذفه[21].

في حذف المبتدأ أو الخبر وجوباً

ورد في العربية بعض الأساليب أو التراكيب التي حُذف جزء منها؛ إذ أُخضعت للتقسيم الجملي الذي يقتضي أن كل تركيب لا بد أن يتكون من قسمين: مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، ومن هذه التراكيب تلك التي يحذف منها المبتدأ وجوباً، أو التي يحذف منها الخبر وجوباً، وبهذا قد يحذف الخبر أو المبتدأ، وقد أشار إلى ذلك النحويون الأوائل والمتأخرون، منهم أبو علي الفارسي في أثناء حديثه عن مسألة إعراب قوله تعالى: "إن المصدقين والمصدقات..."، فيقول: "اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال المبتدأ بالخبر، ألا ترى أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، وأن المبتدأ قد يحذف خبره ولا يستعمل إثباته.."، ثم يقول: "ألا ترى أن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ والخبر، فمن ثمّ لم يُحذَف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ ولكنه يُضمر..."[22].

وفي كلام أبي علي الفارسي السابق إشارة إلى حذف الخبر وعدم استعماله

ظاهراً في الواقع اللغوي، ولكنه لم يستعمل صراحة مصطلح الحذف الواجب للخبر، وذكر أن الإثبات غير مستعمل، وهذا لا يعني وجوب الحذف، وقد لوحظ أنه لا يذكر المبتدأ المحذوف وجوباً، كما أن ابن عصفور تحدث عن حالات حذف الخبر وجوباً. ولم يُفرد حديثاً خاصاً لوجوب حذف المبتدأ "وكذلك فعل ابن الحاجب في الكافية وابن مالك في الألفية، وعلة ذلك أنه لا يوجد موضع يخصّ هذا الباب، يحذف فيه المبتدأ لزوماً، كما كان في الخبر، أما المواضع التي ذكرها المتأخرون لذلك فإنما جمعوها من أبوابها التي ذكرت فيها، كباب النعت وباب نعم وبئس، وباب القسم، وباب المفعول المطلق ثم حصروها في مكانها هنا من باب المبتدأ"[23].

الحالات الشائعة لحذف المبتدأ وجوباً، الواردة في كتاب أوضح المسالك، هي:[24]

1 - المبتدأ المُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحّم.

2 - المبتدأ المُخْبَر عنه بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله.

3 - المبتدأ المُخْبَر عنه بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها.

4 - المبتدأ المُخْبَر عنه بما هو مُشعِر بالقسم.

والحالات الشائعة لحذف الخبر وجوباً هي:[25]

1 - أن يكون كَوْناً مطلقاً والمبتدأ بعد (لولا).

2 - أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم.

3 - أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية.

4 - "أن يكون المبتدأ إما مصدراً عاملاً في اسم مفسّرٍ لضمير ذي الحال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور .. أو مضافاً للمصدر المذكور.. أو مؤولاً بالمصدر المذكور..." أي الحال التي تسدّ مسدّ الخبر.

وسيتم تناول كل حالة من الحالات السابقة في الصفحات الآتية.

أ - حالات حذف المبتدأ وجوباً

1 - إذا أُخبر عن المبتدأ بنعت مقطوع في معرض مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحّم

وذلك نحو: "مررتُ بعبدِكَ المسكينُ"، "والحمدُ للهِ الحميدُ" و "أعوذ بالله من إبليسَ عدوُّ المؤمنين" على تقدير "هو"، فكأن أصل الجملة هو: الحمدُ لله هو الحميدُ.

وردت هذه الحالة عند سيبويه في أثناء حديثه عن "باب ما ينتصب على التعظيم"، ولكن الملاحظ أنه لم يذكر أن هذا الحذف واجبٌ أو لازم، وكأنه يجيزُ لمثل الجمل السابقة حالاتٍ إعرابية ثلاثاً[26]؛ الأولى: الإتباع على أنها صفة للموصوف فجاز لنا (الحمدُ للهِ الحميدِ)، وقد أشار إلى هذه الحالة بقوله: "وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول"، والثانية: النصب على التعظيم والمدح، فجاز: الحمدُ للهِ الحميدَ، يقول: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح"، وهو لم يذكر أيضاً أنه منصوب بفعل واجب الحذف، والثالثة: الرفع، يقول: "وإن شئت قطعته فابتدأته"، فما هو نحو "إنَّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ" يرتفعِ فيه (العاقلُ اللبيبُ) على أنه بدل من الاسم المضمر في منطلق كقولنا في "مررتُ به زيدٍ"، وقد يُرفع على ما رُفع له زيدٌ في (مررتُ به زيدٌ)، "إذا كان جواب من هو فتقول: زيدٌ، كأنه قيل له مَنْ هو[27]، فقال العاقلُ اللبيبُ، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين "قل إنّ ربي يقذف بالحق علّامُ الغيوبِ وعلّامَ الغيوب"، وقد أشار الخليل قبل سيبويه إلى هذه الحالة، فكان يرى أنّ ما هو نحو (مررتُ به المسكين) يجوز في أحد وجوه المسكين الإعرابية الرفع (مررتُ به المسكينُ) على تقدير (مررتُ به المسكينُ هو) أو على تقدير: (المسكينُ مررتُ به)[28].

ويسمي نهاد الموسى، ما هو نحو "الحمدُ للهِ الحميدُ" البناءَ البراني، وما هو نحو "الحمدُ للهِ هو الحميدُ" البناء الجواني، ويذكر أن سيبويه "تنبه إلى دور السياق في أمن اللبس، وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات"[29].

ومن خلال البحث في كتاب سيبويه يُلاحظ عدم استخدامه كلمة (واجب)؛ فهو لا يحدد الحذف بالوجوب أو الجواز، وما تقديره لمحذوف إلا مسايرة لنظرية العامل، التي تسوّغ حركة الضم الظاهرة على نحو الحميد في (الحمدُ للهِ الحميدُ).

ويرى ابن الحاجب، وهو من النحاة المتأخرين، أن الحذف واجبٌ في مثل هذه الحالة، فيقول: "اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوباً إذا قُطع النعتُ بالرفع كما يجيء في بابه نحو: الحمدُ لله أهلُ الحمدِ، أي هو أهلُ الحمد"، ويعلل ذلك بأنه لو ظهر المبتدأ لم يتبين قصد المدح أو الذم أو الترحم المراد من هذه الجمل، يقول: "وإنما وجب حذفه ليُعْلَم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك"[30]، والقول بوجوب الحذف هو رأي ابن هشام أيضاً وكثير من النحاة المتأخرين[31].

ويقيس الأزهري عدم إظهار الرافع في مثل هذه الجمل على عدم إظهار الناصب في جمل النداء، والوجوب في حذف المبتدأ هو لتمييز قطع النعت للمدح أو الذم أو الترحم عن غيره، فلو لم يميزوه بالوجوب، لاختلط مع النعت الذي للإيضاح أو التخصيص، الذي إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه[32].

والسيوطي يجعل الحذف فيه واجباً قياساً على حذف الفعل الواجب إذا قُطعتْ هذه النعوت إلى النصب، يقول: "وإنما التزم فيه الحذف؛ لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم، كما فعلوا في النداء، إذْ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب"[33]، ولهذا جاز الحذف والذكر مع غير الثلاثة من النعوت نحو: مررتُ بزيدٍ الخياطُ، ومررتُ بزيدٍ هو الخياطُ[34].

وقد يكون في حججهم هذه شيءٌ من المنطقيّة، ولكن ربما كان من الأنسب القول بما ذهب إليه الجرجاني في باب حذف المبتدأ، وهو أنَّ "ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدُ للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِن"[35]، ولعلّ قول الجرجاني

السابق يشير إلى المصطلح الحديث (الانزياح التركيبي)[36]، هذا يعني أنه يمكن حمل الضمّة في النعت المقطوع على الانزياح الذي ينبّه المتلقّي على التفكّر في الداعي إليه، وهو هنا المدح أو الذم أو الترّحم، كما أنّ (الحمدُ للهِ الحميدُ) أبلغُ في المدح من (الحمدُ للهِ هو الحميدُ). وقد حاول النحاة المتأخرون إخضاع هذا - افتراضاً - لأصول النحو العربي، فسوّغوا وجود حركة الضم هذه بأن عاملها محذوف تقديره (هو)، كما أنّهم أخضعوا جملة (الحمدُ للهِ هو الحميدُ) للتقسيم الجملي؛ الذي يفترض أن لكل خبر مبتدأ، ولكل فاعل فعلاً، وربما لأنهم يدركون عدم وجود (الحمدُ للهِ هو الحميدُ) في واقع الاستعمال اللغوي؛ نعتوا هذا الحذف بالوجوب، وحاولوا إيجاد العلل لهذا الحذف الواجب.

ويمكن أن يكون للوقف أو الفاصلة الصّوتيّة دورٌ في توضيح النّعت المقطوع، فإذا وجدت الفاصلة وجد القطع إلى الرّفع، أمّا عند الوصل فلا بدّ من إتباع النّعت لمنعوته.[37]

2 - إذا أخبر عنه بمصدر الذي جيء به بدلاً من اللفظ بفعله

لم يحدد النحاة الأوائل في هذه الحالة نوع الحذف أواجب هو أم جائز، وفي ذلك يقول سيبويه: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيّته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه... وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا   أذو نسب أم أنت بالحيّ عارفُ

لم ترد حِنَّ ولكنها قالت أمرُنا حنانٌ أو ما يُصيبنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كله معنى النصب"[38]، وكذلك الأمر في قوله عز وجل: "قالوا معذرةٌ إلى ربكم" أي: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم. ومثل ما سبق قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طولَ السرى   صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

و"صبرٌ جميلٌ واللهُ المستعان" كأنها: الأمرصبرٌ جميلٌ و"الذي يرتفع

عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه"[39]، فعامل الرفع في (حنانٌ) و(صبرٌ) وما أشبه غيرُ ظاهر، وإظهاره في العربية غير مستعمل، أي إن الشائع والمستعمل في العربية هو عدم إظهار الرافع (المبتدأ)، وقد يقال إن حديث سيبويه السابق فيه ما يدل على الحذف الواجب، عند ذلك يُردُّ بأن سيبويه ذكر أنه "لا يُستعمل إظهاره"، وهذا لا يعني وجوب الإضمار، بل قد يفهم منه أيضاً أنّ الإظهار وعدمه جائزان، ولكن ما يستعمل هو عدم الإظهار، وما سبق ينطبق على "سمعٌ وطاعةٌ" أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ، يقول: "والذي يرتفعُ عليه (حنانٌ) و(سمعٌ وطاعةٌ) غير مستعمل، كما أن الذي ينتصب عليه لبيك وسبحانَ الله غير مستعمل..."[40].

ومما سبق نلحظُ أن المحذوفَ فيما هو نحو: سمعٌ وطاعةٌ و (صبرٌ جميلٌ) و(قالت: حنانٌ) عند سيبويه هو المبتدأ وليس الخبر، ولم نجد عنده حديثاً يدل على أن المضمر فيها هو الخبر، كما وُجد عند غيره من النحاة المتأخرين. وأما قوله عز وجل (طاعةٌ وقولٌ معروف) فقدّر سيبويه أن المضمر (المحذوف) فيه هو الخبر أي: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل[41]. وفي موضع آخر من الكتاب يذكر أنه ربما أُضمر المبتدأ في هذه الآية، وجُعل المذكور خبره كأنه قال: أمري طاعةٌ وقولٌ معروفٌ، أو أن يكون أُضْمرَ الخبر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ[42]. وربما كان في هذا التقدير ما يثبت عدم وجوب حذف المبتدأ في مثل هذه الحالة.

وإذا صحت نسبة كتاب الجمل في النحو للفراهيدي فإن سيبويه يكون متابعاً للخليل في حديثه عمّا هو نحو (فقالت: حنانٌ) و (صبرٌ جميل فكلانا مُبْتلى)، إذ يقدّر الفراهيدي مبتدأ محذوفاً في كليهما وهو (أمري وأمرُك)، ويرى أن الشاعر رفع صبراً لما وصفه، ولولا ذلك لنصب على الأمر.[43]. فكأن وصف المصدر هو الذي أجاز الرفع فيها.

وتابع المبرد سيبويه في هذه المسألة، فقال في (حنانٌ: ما أتى بك هاهُنا؟): "إنما أرادَ: أمرُنا حنانٌ"[44]. فقدّر مبتدأ محذوفاً، ولكنه أيضاً لم يحدد نوع الحذف أواجبٌ هو أم جائز.

أما ابن جني فيردد كلام سيبويه في هذه الحالة في أثناء حديثه عن حذف الاسم، فيقول في قوله تعالى: (طاعةٌ وقولٌ معروف): "إنْ شئتَ كان على: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرُنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ"[45]، ويشترط لهذا الحذف وجود دلالة على المحذوف في الكلام[46]. وهذا يعني أن ابن جني استخدم مصطلح الحذف ولكنه أيضاً لم يحدده بالوجوب أو الجواز، بل قد يُفهم من خلال كلامه أنه حذف جائزٌ؛ لأنه لا يتمُّ إلا مع وجود دليل عليه؛ ولأنه يجوز عدّ المحذوف في مثل (طاعةٌ وقول معروف) هو المبتدأ ويجوز عدّه الخبر.

وابن عصفور الإشبيلي يجعل هذه المسألة مما يجوز لنا إثباته أو حذفه إذ يقول: "والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسمٌ يلزم فيه حذف الخبر... وقسم يلزم فيه إثبات الخبر... وقسمٌ أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك"[47] ويقول في حديثه عن المبتدأ "وال: مبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان: قسمٌ يلزم فيه إثباته... وقسم أنت فيه بالخيار، وهو ما عدا ذلك"[48]. ومن خلال التدقيق في كلام ابن عصفور يفهم أن هذه المسألة مما يجوز إثباته وحذفه، فالقسم الثالث من أقسام الخبر "هو قسم أنت فيه بالخيار إن شئت ذكرت الخبر وإن شئت حذفته... ومن ذلك قولهم لمهموم: صبرٌ جميلٌ أي أمثل وأفضل من الحزن، ومنه قوله تعالى: "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ"، أي: أمثل من غيرهما، وهو أحد تقديري سيبويه"[49]. إذن، يلاحظ أن ابن عصفور لا يجعل ما هو نحو قوله (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) من قبيل الحذف الواجب، كما يجعل له تقديراً واحداً هو: طاعة وقول معروف أمثل، فهو من قبيل الحذف الجائز للخبر وليس للمبتدأ.

و أما ابن هشام في المغني[50] فيجيز فيما هو نحو (فصبرٌ جميلٌ) و (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) أن يكون المحذوف هو المبتدأ على تقدير أمري، ويجيزُ أيضاً أن يكون المحذوف هو الخبر على تقدير أمثل في كليهما.

وعند التدقيق في كلام ابن هشام في المغني يُلاحظ أنه استخدم مصطلح الحذف، ولكنه لم يحدّده بالوجوب أو الجواز في هذه المسألة، وإجازته السابقة

المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد 28/110

في جعل الحذف للخبر أو للمبتدأ فيها دليلٌ على عدم وجوب هذا الحذف، إلا أنه في كتابه أوضح المسالك يجعل ما هو نحو (سمعٌ وطاعةٌ) و(فقالت: حنانٌ) من قبيل حذف المبتدأ وجوباً متابعاً في ذلك رأي ابن مالك، فاستعمل مصطلح الحذف الواجب استعمالاً صريحاً فقال: "وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بنعتٍ مقطوع... أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو: سمعٌ وطاعة..."[51]. و أصل هذه المصادرالنصب بفعلٍ محذوف وجوباً؛ لأنها جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها "ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخباراً من مبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب"[52]، وهذا هو تعليل الأزهري لهذه المسألة.

وهذه المسألة عند السيوطي من حالات حذف المبتدأ وجوباً، وهو يستعمل مصطلح (الحذف الواجب) استعمالاً صريحاً كغيره من النحاة المتأخرين، ويعلل وجوب إضماره بقوله: "إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سمْعٌ وطاعة؛ أي: أمري سمعٌ، والأصل في هذا النصب؛ لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله فلم يجز إظهار ناصبه لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالتزم إضمار المبتدأ"[53]. فالسيوطي يقيس إضمار المبتدأ على إضمار الفعل الناصب لما هو نحو (سمعاً وطاعةً)، وقد أشار سيبويه قبله إلى هذا التعليل فذكر أنه يترك إظهار الرافع كما يترك إظهار الناصب لمثل هذه الجمل[54].

وأخيراً يمكن القول بأن النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد وابن جني أشاروا إلى الحذف في مثل هذه المسألة، ولكنهم لم يميزوه بالوجوب أو الجواز، فمصطلح الحذف الواجب غير وارد عندهم صراحة، وظهر هذا المصطلح عند النحاة المتأخرين من أمثال ابن عصفور وابن هشام والأزهري والسيوطي.

ويمكن القول أيضاً: إن جواز تقدير المحذوف على أنه المبتدأ مرةً والخبر أخرى، إنما هو دليل على عدم وجوب هذا الحذف.

3 - إذا أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس مؤخر عنها

وذلك نحو (نعم الرجلُ عمرٌو) و (بئسَ الرجلُ زيدٌ)، ويرى النحاةُ الأوائل وفي مقدّمتهم سيبويه والمبرد وابن السراج أن مخصوص المدح أو الذّمّ يُرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وفي هذا يقول سيبويه: "كأنه قال نعمَ الرجلُ، فقيل له من هو؟ فقال: عبدُ الله"[55]، فكأن تقدير الجملة: (نعمَ الرجلُ هو عبدُ الله)، ويقول المبرد: "وأما قولك: زيد وما أشبهه، فإن رفعه على ضربين: أحدهما أنك لما قلت نعمَ الرجلُ، فكأن معناه محمودٌ في الرجال، قلت: "زيد" على التفسير كأنه قيل: مَن هذا المحمود؟ فقلت: هو زيدٌ، والوجه الآخر: أن تكون أردت بزيد التّقديم فأخّرته، وكان موضعه أن تقول: زيد نعم الرّجل "[56]، وقد تابعهم ابن السّراج في هذه المسألة واستخدم طريقتهم في تقدير المحذوف[57]. وكذلك ابن جني الذي يقول: "وذلك قولك: نعم الرجلُ زيدٌ وبئسَ الغلامُ جعفرٌ، فالرجل مرفوع بفعله، وزيد مرفوع لأنه خبرُ مبتدأ محذوف كأن قائلاً قال: من هذا الممدوح؟ فقلت: زيدٌ؛ أي هو زيد، وإن شئت كان زيد مرفوعاً بالابتداء وما قبله خبر عنه مقدّم عليه"[58].

ومن خلال الرجوع لكتب النحاة واللغويين الأوائل يمكن القول: إنه لم يرد عندهم ما يُسمّى بالحذف الواجب صراحة، وتابع القاسم بن الحسين الخوارزمي النحاة الأوائل في ذلك وقدّر تقديرهم، ولكنه أيضاً لم يحدد هذا الحذف بالوجوب أو بالجواز، وفي ذلك يقول[59]: "والثاني: أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: نعمَ الرجل هو زيد".

أما ابن يعيش فيعد المقدَّر (هو) في نحو: نعم الرَجلُ زيدٌ "من المبتدآت التي تقدّر ولا تظهر"[60]، وهو أيضاً في هذه المسألة لم يستخدم مصطلح الحذف الواجب، وقد يُقال إن قوله السابق فيه دلالة على الحذف الواجب. ويُرَدُّ على ذلك بأن هذا صحيح، فالتقدير في الذهن، وأما واقع الاستعمال فلا يظهر فيه هذا التقدير، ولكنه مع ذلك لم يذكر صراحةً مصطلح الحذف الإلزامي أو الواجب، وإذا أخذنا قوله (من المبتدآت التي تقدّر ولا تظهر) على أنه حذف واجب فإنّ هذا الأخذ لا يتنافى وفكرة البحث، التي ترى أن مصطلح الحذف

الواجب لم يُستعمل حتى القرن الرابع الهجري تقريباً، وابن يعيش من نحاة القرن السابع (ت 643هـ)، فها هو ابن الحاجب من نحاة القرن نفسه (ت 646هـ) يستعمل مصطلح الحذف الواجب، فيقول: "ويُحذف وجوباً أيضاً عند من قال في نحو(نعم الرجلُ زيدٌ) إن تقديره هو زيد. . . "(61)

وقد أجاز ابن عصفور في رفع المخصوص ثلاثة أضرب خلافاً لسابقيه، إذ يقول: "وإن تأخّرعنه جاز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وأن يكون خبر ابتداء مضمر، أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره الممدوح زيدٌ والمذموم زيدٌ"(62)، وهذا فيه إشارة إلى مضمر قد يُعرب مبتدأ محذوفاً تقديره (هو)، وقد يعرب خبراً محذوفاً تقديره الممدوح أو المذموم، وفيما سبق دلالة على عدم وجوب الحذف في هذه المسألة لا سيّما أنه لم يذكر كلمة (واجب)، فلم يحدد نوع الحذف.

ويشير ابن هشام في أوضح المسالك - متابعاً ابن مالك - إلى أن هذا الحذف واجب في هذه المسألة(63). ويشير المغني إلى أنها من المسائل التي تحتمل النوعين (حذف المبتدأ أو حذف الخبر)(64). ويذكر الأزهري والسيوطي(65) أن هذه المسألة من باب حذف المبتدأ وجوباً، فيستخدمان صراحةً مصطلح (الحذف الواجب)، ويقدّرانه على أنه (هو) متابِعَيْن في ذلك من سبقهما من النحاة.

ومما سبق يمكن القول بأن مصطلح الحذف الواجب في هذه المسألة ظهر عند النحاة المتأخرين، وقد قدّروا المحذوف فيها وجوباً لتمسّكهم بالتقسيم الجملي للكلام العربي، فكلّ كلام في العربية لا بد أن يخضع لهذا التقسيم، الذي يقوم على نوعين من الجمل: الجمل الاسمية أو الجمل الفعلية، وجملة (نعم الرجلُ زيدٌ) جملةٌ اسميّة ظهر فيها أحدُ الطرفين؛ فلا بد إذن - وفاقاً لهذه النظرية - من تقدير الطرف الثاني، وهو عند جمهور النحاة المبتدأ.

وربما جاء ذلك التقدير لمبتدأ واجب الحذف من القول بفعلية: نعم وبئس، فجملةُ (نعم الرجلُ زيدٌ) جملةٌ فعليةٌ أخذ فعلها (نعم) فاعلاً هو الرجل، فبقيت كلمة (زيد)، وقد سُمِعت عن العرب مرفوعة؛ فلا بد لها من رافع تمسكاً

منهم بنظرية العامل، ولا بدّ من قسم ثانٍ مكملٍ لها إخضاعاً للتقسيم الجملي؛ لهذا قدر النحاة مُبتدأً محذوفاً فأصبحت البنيةُ العميقةُ للجملة (نعمَ الرجلُ هو زيدٌ) لتشكّل جملة (هو زيد) جملةً اسمية منفصلة عن جملة نعم الرجل تركيبيّاً. وعندما لاحظ النحاة المتأخرون أن هذا المقدّر لا يظهر في واقع الاستعمال اللغوي عدّوه من باب الحذف الواجب.

ومن الوجوه الأخرى التي لجأ إليها النحاة، أنهم جعلوا (زيدٌ) مبتدأ مؤخرّاً خبره مقدّم عليه، وهو الجملة الفعلية (نعم الرجل) وقد ذكر هذا الوجه الإعرابي النحاة الأوائل[66] والمتأخرون، وعللوا تقديم الخبر على المبتدأ بأن بيان الرابط بينهما على العموم هو مذهب الجمهور، أو بيانه من إعادة المبتدأ بمعناه وهو مذهب الأخفش، أو أن هذه الجملة لا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، وهو مذهب ابن مالك، فجملةُ (نعم الرجل زيدٌ) كجملة (زيدٌ نعم الرجل) في المعنى والإعراب[67].

وقد زعم عددٌ قليل من النحاة أن كلمة زيد في (نعم الرجلُ زيدٌ) بدلٌ من الرجل، وبهذا يفسرون حركة الضم التي على زيد فهي كجملة (مررتُ بأخيك زيدٍ) وكجملة (جاءني الرجلُ عبدُ الله)، وقد ردّ المبرّد على هذا الزعم بقوله: "إن قولك: جاءني الرجل عبدُ الله إنما تقديره - إذا طرحت الرجل -: جاءني عبدُ الله، فقل: نِعمَ زيدٌ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع، وهذا محال لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه، كما تقول: جاءني الرجل، أي: جاءني الرجل الذي تعرف. وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محمود في الرجال، ثم تُعرّف المخاطب مَنْ هذا المحمود؟، وإذا قلت: بئس الرجل فمعناه: مذموم في الرجال ثم تفسّر من هذا المذموم؟ بقولك: زيد. فالرجل ما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دال على الجنس والمذكور بعد هو المختصّ بالحمد والذم"[68].

ويعدّ خليل عمايرة بعض التراكيب التي يجب فيها الحذف كتركيب (نعم القائدُ خالدٌ) جملاً تحويلية جاء التحويل فيها بالزيادة لغاية التوكيد، فالجملة النواة لها (خالدٌ قائدٌ) فأضيفت أل التعريف للتأكيد لتصبح (خالدٌ القائدُ)، فَغُيّر

الترتيب: القائدُ خالدٌ، ولزيادة التأكيد مع المدح أضيفت كلمة (نِعمَ)؛ أي إن جملة (نعمَ القائدُ خالدٌ) جملةٌ تحويليةٌ اسميةٌ مؤكدةٌ بمؤكدين (نعم+ أل التعريف)[69].

وأرى عدم البحث في إعراب جملة (نعم أو بئس)؛ فالخلاف يكمن في عدّها جملةً فعلية أو اسمية، وهذا يقود إلى تلك التأويلات المتعدّدة، لذا يمكن عدّها جملة مدح أو ذم، سمعت هكذا عن العرب، وتجري مجرى الأمثال التي لا تتغيّر حالها، وقد أشار إلى شيءٍ من هذا ابن يعيش في أثناء حديثه عن وجه من وجوه إعراب مخصوص نعم أو بئس، وهو إعرابه مبتدأ مؤخّراً، وإعراب جملة نعم الرّجل خبراً مقدّماً له، فقال: " وإنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدماً لأمرين: (أحدهما) أنّه لمّا تضمّن المدح العامّ أو الذّمّ جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أنّ حروف الاستفهام متقدّمة، فكذلك ما أشبهها. (الأمر الثاني) أنه كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر وتحمل على ألفاظها وإنْ قاربت اللحن" .[70]

كما أرى أنّه يمكن أن يكون للوقف أو الفاصلة الصّوتيّة دور في توضيح هذا النّمط من الجمل، فإذا نطقنا فاصلة صوتيّة بين (الرّجل) و(زيد) أمكن تقدير: هو زيد، وإذا نطقنا العبارة متّصلة، فلا محلّ لهذا التّقدير[71].

وإذن، يمكن القول بأنّ جواز تقدير المحذوف على أنّه المبتدأ مرّة والخبر أخرى، إنّما هو دليل على عدم وجوب الحذف في مثل هذه المسألة، لذا يكتفى بجعلها جملة مدح أو ذمّ تجري مجرى المثل.

4 - إذا أخبر عن المبتدأ بما هو مشعر بالقسم

وذلك نحو "في ذمتي لأفعلنّ" ؛ أي في ذمتي يمين أو ميثاق أو عهد[72]، "ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً سدّ جواب القسم مسدّه"[73]، وقد أشار الأزهري إلى أن أبا علي الفارسي ذكر هذه الحالة.[74]. ويُلاحظ أن هذه المسألة لم توضّح بالتّفصيل كغيرها من المسائل عند النحاة الأوائل، وربما كان السبب

في ذلك هو أن مصطلح (مشعر بالقسم) ظهر في مرحلةٍ متأخّرة من مراحل النحو كما كان الأمرُ في مصطلح (الحذف الواجب).

ومما دعا النحاة المتأخرين لعد ما هو نحو (في ذمتي لأفعلنّ) من باب الحذف الواجب للمبتدأ، أنهم أخضعوا هذه الجملة للتقسيم الجملي المعروف (ففي ذمتي) خبر، لا بدّ له من مبتدأ فقدّروه على أنه (عهد أو يمين أو ميثاق)، وعندما لاحظوا عدم استعمال (في ذمتي عهد لأكتبنّ) في الواقع اللغوي، نعتوا هذا الحذف بالوجوب، وجعلوا جواب القسم ساداً مسدّه.

ويعدّ خليل عمايرة هذه الجملة من الجمل التحويلية الفعليّة المؤكّدة بمؤكدات ثلاثة، فالجملة النواة لها هي (أفعل) ثم أكدت بنون التوكيد (أفعلنّ)، فأصبحت جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد، ثم أكّدتْ أيضاً بإدخال اللام عليها (لأفعلنّ) فأصبحت جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكدين، ولمزيد من التوكيد تمَّ إدخال (في ذمّتي) المشعرة بالقسم فأصبحت: (في ذمّتي لأفعلنّ)؛ فهي إذن جملة تحويلية فعليّة مؤكدة بثلاثة مؤكدات. ويرى محمّد حماسة أنّ ما حدث في جملة (في ذمّتي لأفعلنَّ) هو ما حدث في جملة (والله لأفعلنَّ)[75]، فهي من الجمل القسميّة التي لا يتضح فيها وجه الإسناد، أي إنها جمل إفصاحيّة غير إسناديّة تكشف عن موقفٍ انفعاليّ ما، وتفصح عنه كجملة (لعمرك لأفعلنَّ)[76].

ويمكن القول إن ما هو نحو: (في ذمّتي لأفعلنّ) تام المعنى، إذ اكتمل معنى (في ذمتي) بوجود لأفعلنّ؛ لهذا لا حاجة لتقدير المحذوف، ولعلّ في إخضاع مثل هذا التركيب للتقسيم الجملي- الذي أخضع له كل كلام عربي- تأويلاً يبتعد عن الواقع الاستعمالي للغة، فلماذا لا نذهب إلى أن مثل هذه التراكيب هي تراكيب مخصوصة بذاتها، سمعتْ هكذا عن العرب دون اللجوء إلى التقدير، فهي تجري مجرى المثل، الذي لا تتغيّر حاله لكثرة استعماله.

ب - حالات حذف الخبر وجوباً

1 - إذا كان كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا

وذلك نحو (لولا زيدٌ لأكرمتك)، أي لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك، فكلمة زيد مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره (موجود). وقد ذكر سيبويه هذه المسألة في أثناء حديثه عن "باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء" فيقيس جملة: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا على جملة أزيدٌ أخوك، ويرى أن عبدَ الله رُفعت على ما رفع عليه زيد في: أزيدٌ أخوك؛ أي إنها مرفوعة بالابتداء، وهو يقدّر المُضمر الذي يُبنى على الابتداء (الخبر) بقوله: "وكأن المبنيّ عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنّه قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكنَّ هذا حُذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام.. "(77).

ومما سبق نلحظ أن سيبويه يقدّر الخبر المحذوف بقوله (كان في مكان كذا وكذا)، ويذكر السبب في حذفه، وهو كثرة استعماله في الكلام، ومع أنه استخدم مصطلح الإضمار فإنه لم يحددهُ بالوجوب أو الجواز، وعلى هذا الرأي سار المبرّد في معالجته لهذه المسألة في باب (المبتدأ المحذوف الخبر استغناءً عنه) وهو باب لولا، وفيه يقول: "اعلم أن الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدلّ عليه وذلك قولك: لولا عبدُ الله لأكرمتك، و(عبدُ الله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير: لولا عبدُ الله بالحضرةِ"(78).

ويتابع ابن السراج سيبويه في هذه المسألة، ويعلل هذا الحذف بقوله: "ولكن حُذف حين كثر استعمالهم إيّاه وعُرِفَ المعنى، فأما قوله: لكان (كذا وكذا) فحديثٌ متعلق بحديث لولا وليس من المبتدأ في شيء..."(79)، وكأن ابن السراج ينفي أن يكون جواب لولا هو الخبر، فالجواب متعلق بلولا وليس بالمبتدأ الذي يليها، ويتابع سابقيه أيضاً في عدم تحديد هذا الحذف بالوجوب أو الجواز. وهو رأي الرمّاني أيضاً الذي يظهر في أثناء حديثه عن لولا، التي تأتي لامتناع الشيء لوجود غيره، إذ يقول: "فزيدٌ يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف؛

أي لولا زيدٌ بالحضرة أو عندك وما أشبه ذلك، هذا مذهب سيبويه، وقولك لأكرمتك جواب لولا وليس من زيد في شيء"[80]، وهو أيضاً لا يحدد هذا الحذف بالوجوب أو الجواز.

ورَفْع ما بعد لولا على الابتداء من آراء البصريين، أمّا الكوفيون فلا يقدّرون خبراً محذوفاً؛ لأنهم يرونَ أن الذي رفع الاسم بعد لولا هو لولا (النائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك (لولا زيدٌ لأكرمتك) لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا (لا) على (لَوْ) فصار بمنزلة حرف واحدٍ..."[81] ويرون أن حذف هذا الفعل إنما حدث لدلالة الحال وكثرة الاستعمال.[82] ويرى البصريون أن ما بعد لولا يرتفع "بالابتداء دون (لولا)؛ وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختصّ بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم"[83]. وقد رجّح الأنباري مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وردَّ على البصريين في احتجاجهم السابق بقوله: إن لولا التي تدخل على الاسم ليست هي نفسها التي تدخل على الفعل؛ ولهذا نابت عن الفعل المحذوف وعملت فيما بعدها الرفع على أنّها مختصّة[84]. ويرى عبد الفتاح الحموز أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة يعد من الجوانب المعيارية التحويلية[85]، وأن تعليلهم هذا "فيه هجرٌ لظاهر النص والتجاءٌ إلى حمله غير ظاهره، لإخضاعه لسلطان الأصل النحوي، على الرغم من أن المعنى عليه، وأن أبا البركات الأنباري قد انتصر لهم فيه، ولو اكتفوا بأنه مرفوعٌ بـ (لو) لكان أولى؛ لأن فيه تقيداً بظاهر النص، واحتراماً لطبيعة اللغة وروحها. ويمكن أن يكون تقدير البصريين أولى لو لم يذهبوا إلى أنه مبتدأ حذف خبره وجوباً لأن في كون جواب (لولا) ساداً مسد هذا الخبر بعداً عن التأويل والتقدير اللذين يدعو المنهج الوصفي إلى هجرهما"[86]. ويرى ابن يعيش أنّ خبر المبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال حتى إنه "رفض ظهوره ولم يجز استعماله، فإذا قلت لولا زيدٌ لخرج محمد، كان تقديره لولا زيدٌ حاضرٌ أو مانع، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأوّل وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ لأنه عائد منها إلى زيد"[87]، ويرى في موضع آخر أن جواب لولا سادٌّ مسدَّ خبر المبتدأ المحذوف لطوله[88].

ويذكر ابن الحاجب الخلافَ في إعراب ما بعد لولا، ذلك أن بعض النحويين يجعل الواقع بعد لولا مرفوعاً بالفاعليّة بفعل محذوف كأنه قال: لولا ثبت أو وُجِدَ أو حَصَلَ فعاملوا لولا معاملة (لو)، والدليل على ذلك عند من يرى أن (زيد) فاعل وأنها كـ (لو) فَتْحُ همزة أنْ فيما هو نحو: لولا أنك قائم، فقالوا: "لو كان مبتدأ لوجب أنْ تكون أنْ في موضعه مكسورة لأنه موضع الابتداء"(89)، ويرى " أن ذلك ليس بقويّ " فيعرضُ حجته في ذلك(90)، ولكن يتعذّر ذكرها في هذا الموضع رغبةً في الاختصار والتزاماً بغاية البحث.

ويُلاحظ مما سبق استخدام ابن الحاجب مصطلح (الحذف الواجب) مسجلاً في ذلك رأي أبي القاسم الزمخشري، ويظهر ذلك صراحةً في قوله: "وقد يُحذفُ المبتدأ. . . وجوباً فيما التزم في موضعه غيره نحو لولا عليٌّ لهلك عمرُ" (91).

ويذهب ابن عصفور مذهب ابن الحاجب فيقول: "لا يجوز ذكر الخبر بعد لولا لأنّ الكلام قد طال الجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً" بالجواب(92). ويذهب ابن هشام إلى أنه "ليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء"(93)، كما أنه يجب كون الخبر كوناً مطلقاً كالوجود والحصول ليجب حذفه، وهو رأي الرماني وابن الشجري، والشلوبين وابن مالك، وأمّا الكون المقيّد كالقيام والقعود فيجب ذكرُهُ إنْ لم يُعْلَم مثل (لولا قومك حديثو عهد. . . .)(94).

ويرى الأزهري أن الحذف صحَّ لتعيين المحذوف، ووجبَ لِسَدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه، ويتابع في حتميّته تلك ابن مالك(95). ويذكر السيوطي أن هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً "فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمتُ عَمْراً لم يُشك في أن المراد: وجود زيدٍ منع من إكرام عمْرو، وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ووجب لسدّ الجواب وحلوله محلّه"(96).

وإذن، فقد كثر الحديث حول المرفوع الذي يأتي بعد لولا، فذهب "قومٌ أن الخبر بعد لولا غير مقدّر أنه الجواب، وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرفع بالفعل الفاعل، ورُدَّ بأنها لو

كانت عاملةً لكان الجرّ أولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم، وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وُجِدَ زيد أو نحوه لظهوره في قوله: فقلت بلى لولا ينازعني شُغلي.

وذهب جماعة من المتقدمين: إلى أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابَ فعل تقديره لو لم يجد، أو لم يحضرْ"[97].

ويرجّح ابن عصفور - كما ذُكر سابقاً - رأي سيبويه والجمهور في عدّ ما بعد لولا مبتدأ لخبر حُذِفَ، ويضعّف القول بأنه فاعل لفعل مُضْمَر؛ "لأنّ إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل والحمل على الأكثر أولى"[98]، وقد جعل ابن الطراوة هذه الجمل جملاً تامّة لا حذف فيها؛ ذلك "أنّ جواب لولا أبداً هو خبر المبتدأ"[99]، وقد ردَّ هذا الزعم ابن هشام لعدم وجود رابط بينهما[100]. وقد أشارَ إلى ذلك السيوطي كما ذكر سابقاً[101].

ومما سبق يُلاحظ الاختلاف الواضح في إعراب ما بعد لولا، ومن ثم في تحديد نوعيّة الحذف، أهو واجب أم جائز. ومردّ هذا الاختلاف هو تحديد العامل الذي عمل الرفع فيما بعد لولا، فمن جعله الابتداء جعل له خبراً محذوفاً؛ ولأنه لم يُنْقَل عن العرب أنهم ذكروه في الاستعمال اللغوي، جعلوه محذوفاً وجوباً، سدّ مسدَّهُ جواب لولا، ومَنْ جعلهُ فاعلاً قدّر فعلاً محذوفاً... إلخ.

وأخيراً، ربما كان من الأفضل لنا لوعددنا ما هو نحو (لولا زيدٌ لأكرمتُك) مشابهاً لأسلوب الشرط، ولا داعي للتفصيل في إعرابه، إذْ يمكن الاكتفاء بالقول عمّا هو نحوها إنه جملة شرطيّة تتكوّن من قسمين - لا داعي لإعرابهما - القسم الثاني يمتنع بسبب القسم الأوّل، ويمكن عدّ مثل هذه الجمل جملاً مستقلة لا تتبع الاسمية ولا الفعلية، سمعت عن العرب هكذا؛ أو يمكن عدّها مما يجري مجرى الأمثال، وهذا يُغني عن الخلاف الطويل في البحث في أمر الاسم المرفوع بعدها، ويغني عن الخلاف في تحديد هذا الحذف بالوجوب أو الجواز.

2 - إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم

ذكر هذه الحالة سيبويه، فقدّر لما هو نحو: لعمرُ الله لأفعلنّ، وأيمُنُ اللهِ لأفعلنّ، خبراً محذوفاً، فكأن المتكلم قال: "لعمْرُ اللهِ المقسم به، وكذلك ايمُ اللهِ وأيمُنُ الله، إلّا أنّ ذا أكثر في كلامهم فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أنْ أصفه لك" . فَحَذْفُ الخبر يكثر عند سيبويه إذا كان القسم صريحاً نحو: لعمرك وأيمن الله، وأمّا ما كان مشعراً به نحو (عليّ عهدُ الله)، فقد يُحْذفُ خبرها وقد يُذْكَر[102]، فقد وردَ استعمال ما هو نحو (عليّ يمينُ الله)، وورد استعمال ما هو نحو قول أحد الشعراء:

"فقلتُ يمينُ اللهِ أبْرَحُ قاعداً ولو ضربوا رأسي لديكِ وأوصالي

يريد: يمينُ الله عليّ"[103].

وقد أشار النحاة الأوائل إلى أن ما هو نحو (لعمرك ما أحلف به أو لعمرك المقسم به لأفعلنّ) غير مستعمل، وعدم الاستعمال لا يعني وجوب الحذف، ولعلّ تقدير هؤلاء القدماء لخبر محذوف ناجم عن أنهم جعلوا جملة القسم اسمية تتكون من مبتدأ و خبر، وفي ذلك يقول أبو علي الفارسي[104]: "ومثل هذه الجملة التي هي من الفعل والفاعل ما هي من المبتدأ والخبر، وذلك قولك: لعمرُك لأفعلنَّ وأيمنُ الله لأقومَنَّ فهذان الاسمان يرتفعان بالابتداء وخبرها مضمر"، وأما جواب القسم "فليس بخبر المبتدأ ولكنْ صار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من خبر المبتدأ"[105].

وقد أشار إلى هذا الالتزام بالتقسيم الجملي (مبتدأ + خبر) المبرّد قبل أبي علي الفارسيّ وابن جني، ويظهر ذلك عندما قاس جملة (لعمرك لأفْعلنّ) على جملتي (على زيدٍ درهمان) و(لَزَيْدٌ أفضل من عمرو)[106]، فجملة (على زيد درهمان) تتكون من قسمين (على زيد) خبر و(درهمان) مبتدأ، وكذلك (لعمرك لأفْعَلنَّ) (عمرُك) مبتدأ، والخبر محذوف قُدّرَ بـ (قسمي أو ما أقسم به . . . إلخ من التقديرات).

ومن خلال البحث في كتب النحاة واللغويين الأوائل لوحظ عدم

استعمالهم مصطلح (الحذف الواجب) في هذه المسألةِ أيضاً، فقد ظهر فيما بعد عند المتأخرين من النحاة الذين التزموا التقسيم الجملي، وأخذوا بنظرية العامل التي تسوّغ الحركة الإعرابية، فلم يضطرّهم هذا إلى تقدير محذوف كما فعل الأوائل فقط، بل إلى جعله واجب الحذف أيضاً، ولم يذكر بعض المتأخرين الحذف الواجب، وربما كان ذلك متابعةً منهم للأوائل، ومن هؤلاء الإشبيلي السبتي إذ يقول: "ولم يسمعْ في (عمرك) في القسم إلّا الرفع بالابتداء، والخبر محذوف"[107]، وكذلك ابن يعيش[108]، أمّا ابن عصفور فقد استعمل الحذف الواجب، وذلك عندما ذكر أنّ من أقسام الخبر ما يلزم فيه حذف الخبر، ومن أمثلته "كل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مَثَل أو كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال". و قد جعل جملة القسم المبدوءة باسم كـ (عمرُك) مما جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال[109]، ولكنّه ذكر أن تلك المسألة يجوز فيها عدّ المحذوف هو المبتدأ والمذكور هو الخبر فجملة (لعمرُك قسمي) قدّرها على أنها لقسمي عمرك[110]، وقد رُدَّ عليه بأنّ الأوّل أولى بالذكر من الآخر؛ لأن الآخر هو الذي يكون في محل التغيير غالباً[111].

ومما سبق يُلاحظ أنّ ابن عصفور لم يعدّ هذه الحالة مما يجب فيها "حذف الخبر لعدم تعيّنهِ لذلك، قال: والتقدير إمّا قسمي أيمنُ الله، أو أيمنُ الله قسمٌ لي"[112].

ويجعل ابن هشام هذه المسألة من حالات حذف الخبر وجوباً[113]، وقد جزمَ كثيرٌ من النحويين بأنّ المحذوف فيها هو الخبر. يقول الأزهري "فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوباً (أي لعمري قسمي وأيمن الله يميني) وإنما وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه"[114]، وهي العلّة نفسها لوجوب حذف خبر المبتدأ المرفوع بعد لولا.

ومما سبق يتضحُ أن النحاة المتأخرين لجؤوا إلى تقدير خبرٍ محذوف في هذه المسألة لإخضاعهم إيّاها للتقسيم الجملي، إذْ عدّوا ما هو نحو (لعمرك لأكتبنَّ) من قبيل الجمل الاسميّة فقدّروا محذوفاً، وعندما لاحظوا عدم ظهوره في واقع الاستعمال اللغوي نعتوه بالواجب، ويمكن ردّ القول بالحذف الواجب

في هذه الحالة إذا جُعلتْ هذه الجمل من قبيل الجمل القسميّة غير الإسنادية المخصوصة، ولا يمكن عدّها من الجمل الموجزة؛ لأنّ جملة القسم جملة إنشائية إفصاحيّة تأخذ صوراً خاصة مسكوكة[115]، ولأنه لا يحسن السكوت والاكتفاء بما هو نحو (لعمرُك)، وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسيّ بقوله: "وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن يُضمَّ إليه المقسم عليه..."[116]، ولا يحسن السكوت على ما هو نحو (لعمرك)، إلّا إذا كان ذلك مما تحدّث عنه ابن جني، وذلك إذا أراد به المتكلّم أنْ يخبر السامع من أنه يقسم بالله إذا أقسم ولا يقسم بغيره[117]. وعليه يمكن عدّ مثل هذه الجمل جملاً خاصّة ليستْ اسميّة ولا فعليّة، سمعتْ هكذا عن العرب، وجرتْ مجرى الأمثال فلم تتغير حالها، وقد أطلق بعضهم عليها مصطلح (الجمل القسميّة) وهي التي تضمّ كل تعبير خاصٍّ بالقسم، ولا يتضح فيه وجه الإسناد[118].

ويذهب خليل عمايرة إلى أن القسم سواء أكان بالحرف والمقسم به أم كان بالفعل يُقصد به "توكيد الجملة"[119]، وقد ذهب إلى هذا الرأي قبله سيبويه بقوله: "والحلف توكيد" وقوله: "فالمحلوف به مؤكّد به الحديث"[120] وكذلك أبو علي الفارسي، فجملة القسم عنده جيء بها لتأكيد المقسم عليه[121]، ثم تابعه السيوطي. وجملة القسم عند خليل عمايرة جملةٌ تحويليّة اسميّةٌ مؤكّدة، ويضرب مثالاً توضيحياً وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾، فالجملة النواة لها (الإنسان في خسر) وهي جملةٌ توليدية اسميّة، وعند توكيد الخبر بإنّ تصبح (إنّ الإنسان في خسر) وهي جملة تحويلية اسمية مؤكدة، ولزيادة التوكيد في الخبر تضاف اللام لتصبح (إن الإنسان لفي خسر)، ولمزيد منه أيضاً يُضاف (والعصر) لتصبح: (والعصر إنّ الإنسان لفي خُسر)، فهي جملةٌ اسميّةٌ تحويليّةٌ مؤكّدة بثلاثة مؤكّدات. وكذلك الأمر في (لعمُرك لأفعلنّ) فنواتها: أفعلُ، وعند إضافة نون التوكيد تصبح جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد، ولمزيد منه تُضاف اللام، ولمزيد منه أيضاً يُضاف (لعمرك) فتصبح (لعمرك لأفعلنَّ)، فهي جملةٌ تحويليّةٌ اسميّة مؤكدَّة بأكثر من عنصر توكيد، وبذلك يكون ما هو نحو (لعمرك وأيمن) عنصر توكيد يحوّل الجملة التي يدخل عليها إلى جملة مؤكدة[122].

3 - إذا عطف على المبتدأ اسم بواو هي نصّ في المعيّة

وذلك نحو (كلُّ امرئ وضيعتُهُ)، يذكر هذه الحالة النحاة الأوائل، فيقدّرُون المحذوف دون جعل الحذف واجباً، يقول سيبويه "ولو قلت: أنت وشأنُكَ، كنت كأنّك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئٍ وضيعتُهُ مقرونان؛ لأن الواو في معنى مع هنا يعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء. . . "(123).

وإذن، لم يحدد سيبويه الحذف بالوجوب في هذه المسألة أيضاً، إلّا أنه قدّر المحذوف اعتماداً على المعنى المفهوم ضمناً من الواو الّتي بمعنى مع، وقد لجأ أبو علي الفارسي أيضاً للتقدير نفسه في هذه المسألة، يقول: "وقد يجوز أن تضمر لهذا النحو خبراً، فيكون التقدير (كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان) وعلى هذا يُضمر أيضاً خبر (إنّ) في قوله (إنّ المصدقين والمصدقات) [أي: إنّ المصدقين والمصدقات] مفلحون، أو يُضاعف لهم"(124). وفي كلام أبي عليّ الفارسي السابق إشارة إلى أن الحذف في هذه المسألة جائزٌ، ولذلك قاس على هذا الحذف الجائز خبر إنّ في قوله تعالى: (إن المصدقين والمصدقات) فكما جاز حذف الخبر في جملة (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) جاز في (إن المصدقين والمصدقات).

ويجعل ابن يعيش الحذف في هذه المسألة واجباً متابعاً في ذلك صاحب المفصّل أبا القاسم الزمخشري(125)، ويقدّر الخبر المحذوف بـ (مقرونان)، ويعلل حذفه بقوله: (إلّا أنك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لأن معنى الواو هنا كمعنى مع، فقولك كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتفٍ"(126). فالجملة من حيث المعنى تامّة مكتملة لما في الواو من معنى المعيّة؛ ولهذا لم يظهر في واقع الاستعمال اللغوي هذا المقدّر، وعندما لاحظ النحاة المتأخرون حذف الخبر دائماً في واقع الاستعمال اللغوي جعلوه واجباً.

وقد جعل ابن الحاجب هذه المسألة من حالات حذف الخبر وجوباً(127). وهو مذهب البصريين، وقد تابعهم فيما بعد ابنُ هشام(128). أمّا الكوفيون والأخفش فزعموا أن ما هو نحو (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ) "مستغنٍ عن تقدير الخبر

لأن معناه مع ضيعته"[129]، فالخبر عندهم "لم يُحذف وإنما أغنتْ عنه الواو... فهو كلام تامّ لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف"[130]، ويرى عبد الفتاح الحموز أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقل تكلفاً؛ لأن حمل النص على ظاهره أولى من حمله على غير ظاهره[131].

ويرى علي محمد فاخر أن ابن عصفور يجعل هذه المسألة من قبيل المثل أو الكلام الجاري مجراه في كثرة الاستعمال، الذي حُذف منه الخبر وجوباً[132]، ولكن محمد حماسة عبداللطيف يرى أن ابن عصفور اختار مذهب الأخفش والكوفيين في هذه المسألة؛ لذلك لم يذكره في كتابه المقرب[133]. ويرى الأزهري أن الحذف حدث "لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام "مع"، ولو جيء بـ "مع" مكان الواو كان كلاماً تامّاً"[134]. وأمّا قول الشاعر الفرزدق:

تمنوا لي الموت الذي يشعب الغنى وكلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان

فهو ضرورة شعرية[135].

وأخيراً يمكن القول إن البصريين لجأوا إلى تقدير محذوف في هذا التركيب؛ لأنهم أخضعوه للتقسيم الجملي، فالبصريون اعتمدوا القياس والتقدير والتقعيد كثيراً، أمّا الكوفيون فاعتمدوا السماعَ اعتماداً واضحاً؛ لهذا لم يقدّروا محذوفاً. ويمكن عدّ هذا التركيب من الجمل الموجزة التي تكتفي بطرف واحد، عندها لا حاجة للقول بالحذف في هذه المسألة كغيرها، ولا حاجة للخلاف فيه أهو واجب أم جائز[136].

4 - إذا كان المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي الحال أو مضافاً للمصدر المذكور أو مؤولاً به:

ومثال ذلك قولهم: "سَمْعُ أُذُني زيداً يقول ذاك" وقول رؤبة: [137]

ورأيُ عيـنـيّ الفتى أخاكا يُعطي الجزيلَ فعليك ذاكا

والمبتدأ في هاتين الجملتين الاسميتين مصدرٌ عاملٌ في اسم مفسّر لضمير ذي الحال، وهو مبتدأ ليس له خبر وإنما سدّت جملة الحال (يقول ذاك)

و(يُعطي الجزيل) مسدّ الخبر المحذوف. وكذلك الأمر فيما هو نحو: (أخطبُ ما يكون زيدٌ قائماً)، فقائماً "ينتصب على الحال من فعل مضمر تقديره: " إذا كان قائماً" ولا يجوز أن يكون حالاً ليكون - ويكون بمعنى حدث ووقع-... ففي (أخطب) لا خبر له فلا يتمّ الكلام فيعلم بهذا أن الخبر الفعل المضمر الذي دلّ عليه الحال وهو قائم..."[138]. و يرى أبو علي الفارسي أن قولهم: "أخطب ما يكون زيدٌ قائماً، إنما هو على قول من قال (زيدٌ خطبةٌ) فجعلَه إياها لإجادته لها ومهارته بها وكثرة تعاطيه وخوضه فيها. فإذا كان كذلك انتصب (قائماً) من قولك (أخطب ما يكون زيدٌ قائماً) على تقدير (إذْ كان) و(إذا كان) وكان إضمار ذلك سائغاً؛ لأنه حيث صار (أخطب) ونحوه عبارة عن حدث على الاتّساع لم يمتنع أن تقع أخبارها أزمنة، ألا ترى أنك تقول (القتال يوم الجمعة) فالحال من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان المحذوف"[139].

و يلاحظ مما سبق أن الخبر فيما هو نحو الجمل المذكورة لم يظهر أبداً في واقع الاستعمال اللغوي، ومع هذا فإن النحاة واللغويين الأوائل لم يذكروا أن هذا الحذف واجبٌ، وعدم استعماله أو سماعه لا يعني وجوب حذفه.

أما النحاة المتأخرون فجعلوا الحذف في هذه الجمل واجباً، ويرى ابن يعيش أن قولهم (ضربي زيداً قائماً) معناه "ضربت زيداً قائماً أو أضرب زيداً قائماً" ، فالكلام تامّ باعتبار المعنى، إلا أنه لا بدّ من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وزيداً مفعول به وقائماً حال، وقد سدت مسدّ خبر المبتدأ، ولا يصحّ أن يكون خبراً فيرتفع؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالاً من زيد هذا؛ لأنه لو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسدّ مسدّ الخبر؛ لأن السادّ مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول فكذلك ما سدّ مسدّه ينبغي أن يكون غير الأوّل، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل، والفاعل والتقدير ضربي زيداً

إذا كان قائماً فإذا هي الخبر، والحقّ أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقرّ أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر مبتدأ" [140].

وما قيل في الجملة السابقة يقال فيما هو نحو (أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً)، فلمّا أضيفت كلمة أكثر إلى شربي الذي هو المصدر صار حكمها حكم المصدر، وجاز أن يخبر عنها بالزمان كالمصادر[141]. وكذلك الأمر فيما هو نحو (أخطب ما يكون الأمير قائماً) "إلّا أنّ فيها اتساعاً أكثر"؛ لأن فيها وجهين من التقدير الأول: أخطب كون الأمير أو وجود الأمير إذا كان قائماً[142]. والثاني أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً. وقد أشار إلى الحذف الواجب في مثل هذه الجمل أيضاً ابن الحاجب، وابن عصفور الإشبيلي والأزهري[143]. ويرى شارح المقرّب أنه لا يجوز إظهار الظرف الزمني الذي حذف وأقيمت الحال مقامه "لئلا يكون في ذلك جمع بين العوض والمعوّض عنه" [144].

وما سبق هو مذهب سيبويه والبصريين، أمّا الأخفش فيرى أن التقدير في (ضربي زيداً قائماً) هو (ضَربُهُ قائماً) ويرجح ابن هشام هذا التقدير؛ لأنه تقدير من لفظ المصدر (المبتدأ) وأقلّ من تقدير البصريين[145]؛ وعليه يرى جمهور النحاة أن ما هو نحو (ضربي) مبتدأ، ولكنهم يختلفون في "هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا؟ فقال قوم: لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر؛ لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: (أقائم الزيدان) والتقدير: (ضربت زيداً قائماً) وضعّف بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به، وقال الكسائي وابن هشام والفراء وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر[146]. ويرى قوم أن (ضربي) "مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه؛ لأنه كما يجوز تقدير (ثبت) يجوز تقدير قلّ أو (عَدِم) وما لا تعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره" [147].

ويلاحظ مما سبق كثرة التأويلات والتعليلات؛ لإخضاع ما هو نحو الجمل

السابقة لمقاييس النحو التي وضعها النحاة، فلا بدّ لها، إذن، أن تخضع للتقسيم الجملي (مسند + مسند إليه)، ولنظرية العامل؛ فضربي وأكثرُ وأخطبُ مبتدآت لابدّ لها من أخبار تتمّها من حيث التركيب، فقدّر سيبويه وجمهور البصريين "إذْ كان إن أريد الماضي وإذا كان إنْ أريد المستقبل"[148]؛ أي حاصل إذْ كان أو إذا كان، مع أنها معنوياً جمل تامّةٌ يحسن السكوت عليها، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش كما مرَّ. وضَربي وأكثر وأخطب مرفوعات لابدّ من عامل عمل فيها الرفع، وهو عند سيبويه والجمهور الابتداء، وعند قوم الفعل المضمر. ويرى السّيوطيّ أنّ هذه المسألة "طويلة الذيول كثيرة الخلاف"[149]؛ لذا أرى أنّه يمكن عدّها من الجمل المحكيّة عن العرب هكذا، والتي جرت مجرى الأمثال، وبقيت على ما هي عليه، فلا حاجة إذن للبحث في داخلها، فهي من المسكوكات اللغويّة التي لا تخضع للتقسيم الجملي (مسند + مسند إليه).

الخاتمة

وبعد، فقد توصّل البحث إلى ما يأتي:

أ - لم يظهر مصطلح (الحذف الواجب) عند النحاة الأوائل في تلك المسائل المدروسة، فهم يذكرون أن المبتدأ أو الخبر محذوف دون أن ينعتوه بالوجوب أو الجواز.

ب - ظهر مصطلح (الحذف الواجب) بعد القرن الرابع الهجري تقريباً عند النحاة المتأخرين، وقد قدّروا المحذوف ونعتوه بالوجوب للأسباب الآتية:

1 - إخضاعهم هذه التراكيب للتقسيم الجملي، الذي يقضي بأن تكون الجملة إمّا اسميّة تتكون من مبتدأ وخبر، وإما فعليّة تتكون من فعل وفاعل، وهي في هذا البحث اسميّة، لم يظهر أحد طرفيها فلا بدّ من تقديره التزاماً بهذا التقسيم، وعندما لاحظوا أن هذه التقديرات في تلك المسائل المدروسة لا تظهر إطلاقاً في واقع الاستعمال اللغوي نعتوا الحذفَ فيها بالوجوب.

2 - إخضاعهم إيّاها لنظرية العامل التي تسوّغ الحركة الإعرابية؛ إذْ لا بدّ لكلّ معمول مرفوع من عاملٍ عمل الرفع فيه.

3 - قياسهم بعض هذه التراكيب، التي لم يظهر فيها أحد الطرفين في الاستعمال اللغوي على تراكيب أخرى فعليّة، لم يظهر فيها أيضاً الفعل؛ نحو قياسهم (الحمدُ للهِ الحميدُ) على (الحمدُ للهِ الحميدَ)، وقياسهم (سمْعٌ وطاعةٌ) على (سمْعاً وطاعةً).

ج - يمكن جعل بعض التّراكيب المدروسة مما جرى مجرى الأمثال، التي لا يمكن أن تُغيّر تراكيبها، فلا داعي للبحث في إعرابها، ويكفي القول في نحو (نعم أو بئس الرجلُ زيدٌ) إنها جملة مدح أو ذم، وفي نحو (لعمرُك لأفعلنَّ) و(في ذمتي لأفعلنَّ) إنهما جملتا قسم، وفي نحو (لولا زيد لأكرمتك) إنها جملة شرطيّة؛ فالعربيّ عندما نطق لغته لم يفكرفي تقدير عامل أو معمول لما قاله، وهذا ليس من باب الدّعوة إلى المنهج الوصفيّ في دراسة النّحو العربيّ، وإنّما من باب التّخفيف من التّأويلات والتّقديرات الكثيرة المختلَف فيها في تلك المسائل، والتي ترهق ذهن دارسها، وتنفّره من اللغة العربية وتعلّمها، فالمعياريّة أسهمت في تعليم قواعد النّحو العربيّ في ضوء التّراث اللغويّ القديم.

الهوامش والمراجع

(1) الهروط، عليّ: "حذف الفعل وجوباً بين القاعدة والتّطبيق"، **مجلّة الأستاذ**، العدد الثّامن، أيلول 1996، 170، وانظر: الراجحي، عبده: **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيّة، 1988م، ص 149.

(2) الحموز، عبد الفتاح: **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، الطبعة الأولى، الأردن: دار عمار، 1997م، ص 179.

(3) حمّودة، طاهر سليمان: **ظاهرة الحذف في الدّرس اللغويّ**، الإسكندرية: الدّار الجامعيّة للطّباعة والنّشر، ص 13-14.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ): **الكتاب**، تحقيق:عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، ج1، بيروت: دار الجيل، 1411هـ/ 1991م، ص 211-212.

(5) الخثران، عبدالله بن حمد: **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج**، الطبعة الأولى، الرياض: النادي الأدبي، 1408هـ/ 1988م، ص 133.

(6) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - مركز تحقيق التراث، 1407هـ/ 1987م، ص 360.

(7) الجرجاني، عبد القاهر (474هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه و علّق عليه: محمود محمّد شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة: مطبعة المدني، وجدّة: دار المدني، 1413هـ/ 1992م، ص 146.

(8) دلائل الإعجاز، ص 151.

(9) انظر: الكتاب، ج 1/ ص 290، 294، 295، 318.

(10) انظر: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ): **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، الطّبعة الثّانية، ج4، القاهرة: عالم الكتب، 1386هـ، ص 129.

(11) انظر: ابن السراج، محمد بن سهل النحوي البغدادي (316هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة ج1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/ 1988م، ص 67-68، و الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ): **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، و بيروت: دار المنارة، 1407هـ/ 1987م، ص 145-146، والخصائص: ج2/ ص 360-364.

(12) الخصائص، ج2/ ص 368، وانظر: المسائل الحلبيات، ص 145-146.

(13) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد بن عبد الله (ت794هـ): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الثّانية، ج3، القاهرة: مكتبة دار التّراث، ص 102-103.

(14) ابن مالك، محمّد بن عبدالله (672 هـ): **شرح التّسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، الطبعة الأولى، ج1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص 130-131، 237.

(15) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص 134.

(16) التّهانويّ، محمّد عليّ بن عليّ بن محمد (1158 هـ): **كشّاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، الطّبعة الأولى، ج3، بيروت: دار الكتب العلميّة، منشورات محمّد عليّ بيضون، 1998م، ص 111.

(17) "حذف الفعل وجوباً بين القاعدة والتطبيق"، ص 171.

(18) الكتاب، ج1/ ص129.

(19) الأصول في النحو، 68.

(20) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ النحوي (643هـ): **شرح المفصّل**، بيروت: عالم الكتب، ص 145.

(21) انظر: المقتضب، ج4/ ص 129، ج3/ ص 254، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ): **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 32، و شرح المفصّل: ج1/ ص94 و ابن الحاجب، عثمان بن عمر النحوي المالكي(646هـ): **الكافية في النحو**، شرح الأستراباذي النحوي (ت686هـ)، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 103.

(22) المسائل الحلبيات، ص 145-146.

(23) ابن عصفور، عليّ بن مؤمن الإشبيلي (669هـ): **شرح المقرب**، تحقيق: علي محمد فاخر، الطبعة الأولى، 1990، مصر: مطبعة السعادة، ص 694.

(24) ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ المصريّ (761هـ): **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، ج1، بيروت: دار الفكر، ص217-219.

(25) أوضح المسالك: 1/ ص220-227.

(26) الكتاب، 2/ ص62.

(27) الكتاب، 2/ ص70.

(28) الكتاب، 2/ ص74-76.

(29) الموسى، نهاد: **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص90.

(30) الكافية في النحو: 1 / ص103.

(31) أوضح المسالك: 1/ ص217.

(32) الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ): **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو**، ج1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، ص176-177.

(33) السيوطي، جلال الدين (911هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، ج2، الكويت: دار البحوث العلميّة، 1395هـ-1975م، ص39.

(34) انظر: همع الهوامع: 2/ ص40.

(35) دلائل الإعجاز، ص146.

(36) الانزياح لغة من نزح الشيء بمعنى بَعُد (لسان العرب (نزح) 2/ ص614)، أما اصطلاحاً فهو- كما يعرّفه جون كوهين- الخروج أو العدول عن قانون اللغة (جون كوهين: بنية اللغة الشعريّة من الإنترنت).

(37) ظاهرة الحذف في الدّرس اللغويّ، ص184.

(38) الكتاب، 1/ ص319-320.

(39) الكتاب، 1/ 321.

(40) الكتاب، 1/ ص349.

(41) الكتاب، 2/ ص136.

(42) الكتاب، 1/ ص141.

(43) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ): **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م، ص152-153.

(44) المقتضب، 3/ ص225.

(45) الكتاب، 1/ ص141، و الخصائص: 2/ 364.

(46) اللمع في العربية، ص32.

(47) شرح المقرّب، ج1/ ق2، ص674.

(48) شرح المقرّب، ج1/ ق2، ص694.

(49) شرح المقرّب، ج1/ ق2، ص692.

(50) ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف الأنصاريّ المصريّ (761هـ): **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، 1987: ص559، 631.

(51) أوضح المسالك، 1 / ص217.

(52) شرح التصريح على التوضيح: 1/ 177.

(53) همع الهوامع، 2/ ص40.

(54) الكتاب، 1/ ص321.

(55) الكتاب، 2/ ص176-177.

(56) المقتضب، 2 / ص141-142.

(57) الأصول في النحو، 1/ ص112.

(58) اللمع في العربية، ص99.

(59) الخوارزمي، أبو القاسم ابن الحسين (617 هـ): **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمية**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990م، ص318.

(60) شرح المفصّل، 7/ ص135.

(61) الكافية في النحو، 1/ ص103.

(62) شرح المقرب، ج1/ ق1، ص392.

(63) أوضح المسالك، 1/ ص217-219.

(64) مغني اللبيب، 2/ ص631.

(65) انظر: شرح التصريح على التوضيح: 1/ ص177، و همع الهوامع: 2/ ص40.

(66) انظر: المقتضب: 2/ 140 والأصول في النحو، 1/ ص112، واللمع في العربية، ص99.

(67) انظر: شرح المفصل، 7/ ص135 و شرح المقرب، ج1/ ق1، ص299.

(68) المقتضب، 2/ ص142.

(69) انظر: "في التحليل اللغوي"، ص269-272.

(70) شرح المفصّل: 7/ ص135.

(71) ظاهرة الحذف في الدّرس اللغويّ، ص184.

(72) انظر: أوضح المسالك: 1/ ص219 وهمع الهوامع: 2/ ص40.

(73) شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص177.

(74) انظر: شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص178.

(75) انظر: في التحليل اللغوي، ص251.

(76) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة، ص97.

(77) الكتاب، 2/ ص129.

(78) المقتضب، 3/ ص76.

(79) الأصول في النحو، 1/ ص68.

(80) الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (384هـ): **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الفجالة/ القاهرة: دار النهضة، مصر للطباعة والنشر، ص123.

(81) الأنباري، أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد (577هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، دار الفكر، ص71.

(82) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 1/ ص73.

(83) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 1/ ص73.

(84) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 1/ ص75-77.

(85) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص178.

(86) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص169.

(87) شرح المفصل: 1/ ص95.

(88) شرح المفصل: 8/ ص145.

(89) ابن الحاجب، عثمان بن عمر النحوي المالكي(646هـ): **الأمالي النحوية** (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق: هادي حسن حمّودي، الطبعة الأولى، ج3، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، 1405هـ-1985م: ص94.

(90) الأمالي النحوية، 3/ ص94.

(91) الكافية في النحو، 1/ ص103.

(92) شرح المقرّب، ج1/ ق2، ص676.

(93) مغني اللبيب، 2/ 273.

(94) مغني اللبيب، 2/ ص273، 604، و أوضح المسالك، 1/ ص221.

(95) شرح التصريح في التوضيح، 1/ ص178.

(96) همع الهوامع، 2/ ص41.

(97) همع الهوامع، 2/ ص43.

(98) شرح المقرب، ج1/ ق2، ص680.

(99) مغني اللبيب، 1/ ص274.

(100) مغني اللبيب، 1/ ص274.

(101) همع الهوامع، 2/ ص43.

(102) الكتاب، 3/ ص502-503.

(103) المقتضب، 2/ ص326.

(104) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ): **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، مراجعة: نهاد الموسى، 1981م، ص55.

(105) اللمع في العربية، ص123.

(106) المقتضب، 2/ ص325-326.

(107) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي (688هـ): **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، ج2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ/ 1986م، ص943.

(108) شرح المفصّل، 8/ ص35-36.

(109) انظر: شرح المقرب، ج1/ ق2، ص674، 687.

(110) شرح المقرب، ج1/ ق 2، ص688.

(111) شرح المقرب، ج1/ ق2، ص688.

(112) مغني اللبيب، 2/ ص619.

(113) أوضح المسالك، 1/ ص223-224.

(114) شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص180، وانظر: همع الهوامع، 2/ ص43.

(115) العلامة الإعرابية في الجملة، ص107- 109.

(116) المسائل العسكريات، ص54.

(117) في التحليل اللغوي، ص247- 248، والعلامة الإعرابية في الجملة، ص108.

(118) العلامة الإعرابية في الجملة، ص108-109.

(119) في التحليل اللغوي، ص248.

(120) الكتاب، 3/ ص497.

(121) المسائل العسكريات، ص54-55.

(122) في التحليل اللغوي، ص247- 248.

(123) الكتاب، 1/ ص300.

(124) المسائل الحلبيات، ص150.

(125) شرح المفصل، 1/ ص95.

(126) شرح المفصل، 1/ ص98.

(127) الكافية في النحو، 1/ ص103.

(128) أوضح المسالك، 1/ ص224.

(129) أوضح المسالك، 1/ ص226.

(130) همع الهوامع، 2/ ص44.

(131) الحموز، عبد الفتاح: **الحذف في المثل العربي**، الطبعة الأولى، عمان - الأردن: دار عمار، 1984، ص41.

(132) شرح المقرب، ج1: ق2/ ص674، ص687-688.

(133) العلامة الإعرابية في الجملة، ص93.

(134) شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص180.

(135) شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص180.

(136) العلامة الإعرابية في الجملة، ص92-93.

(137) الكتاب، 1/ ص191.

(138) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377هـ): **المسائل المنثورة**، تحقيق: مصطفى الحدري، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص23-24.

(139) المسائل الحلبيات، ص202.

(140) شرح المفصّل، 1/ ص96.

(141) شرح المفصّل، 1/ ص97.

(142) شرح المفصّل، 1/ ص97.

(143) الكافية في النحو: 1/ 103 وشرح المقرب، ج1/ ق2، ص674و شرح التصريح، 1/ ص180-181.

(144) شرح المقرب، ج1: ق2/ ص681.

(145) مغني اللبيب، 2/ ص615- 617، وأوضح المسالك، 1/ ص227.

(146) همع الهوامع، 2/ ص45.

(147) همع الهوامع، 2/ ص44.

(148) شرح التصريح على التوضيح، 1/ ص181.

(149) همع الهوامع، 2/ ص44، وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز بعضاً من هذا الخلاف في كتابه "الحذف في المثل العربي" انظر: ص42-44.

* * *